..يلتهم 45 تريليون ريال

حرم الشعب من العيش الكريم

المصالح كآلية لتنفيذ الأعمال.

تكلفة

تلحق تركيبة الفساد الاقتصادي والسياسي في اليمن بضرر كبير بالبلاد فهناك مجموعة من المؤشرات تدل على هذا التوجه فأولا تراجع عدد المناحين عن دعم اليمن بسبب الفساد كما أن رؤوس الأموال المغادرة لليمن تتجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن وادى فقدان المستثمرين للثقة باليمن بسبب الفساد الى مغادرتهم للسوق اليمنية .

ويلعب النفط دوراً رئيسياً في كل توجه النخب للتورط في سلوك الفساد وفي عدم قدرة تركيبة الفساد الاقتصادي والسياسي في اليمن في الاستمرار لأجل غير مسمى ويمثل النفط ما بين 90-80 % من إيرادات السلطة في اليمن ويعتمد على سعر السوق ووفر ارتفاع أسعار النفط عائدات هائلة للسلطة تنهبها النخب ولكن كميات النفط الموجود في اليمن محدودة والاحتياطي قليل .

وهكذا للنخب اليمنية والتي تعمل بعقلانية استراتيجيتان منطقيتان باستطاعتهم اتباعهما للحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح فالاستراتيجية الأولى استراتيجية تنوير للمصلحة الشخصية (مصطلح يشير إلى أن من يعملون من أجل مصلحة الجماعة يخدمون أنفسهم أيضاً في النهاية) والتي تفرض على النخب تكبير حجم الكعكة بزيادة إجمالي الناتج المحلي وجعلها مستديمة وبهذه الطريقة سيؤدي الفساد وإن كان ذو نسبة صغيرة في إيرادات الحكومة إلى غنيمة كبيرة ومستديمة لهذه النخبة .

ويؤكد التقرير أن الاستراتيجية العقلانية الثانية للنخب في زيادة نهب الموارد العامة (بشكل كبير من النفط) خلال العقد القادم وضمان جاهزية استراتيجية خروج حالما تستنفذ الخزانة العامة وفي ظل هذا المشهد تظل مؤسسات الدولة ضعيفة والفساد الكبير منتشر والتوترات الاجتماعية في تنامي وكون هذه الاستراتيجية تمثل الطريق الأقل مقاومة ستكون على الأرجح هي الطريق وهناك استراتيجيات تحكي قصص خروج نخب قيد الجاهزية.

الفساد الثانوي

يلقي التقرير بالضوء على الرشوة لموظفي الدولة باعتبارها ترتبط بمنطق الفوز بعقود مشتريات صغيرة ولتقليص المنافسة مع الآخرين ويأتي توظيف الموظفين الوهميين في الوزارات الرسمية في المرتبة الثانية ويمكن استخدام العمال الوهميين على مستوى واسع وضخم كجزء من فساد النخبة ولذلك فهي طريقة لربط الفساد الأدنى والأعلى ففي الظرف الأدنى تجد بالتحديد شيخاً قبلياً أو أحد الوجهاء المحليين يطلب أن يضم اسم فتى أو فتاة في كشوفات المرتبات ولا يتوجب على ذلك الفتى أو الفتاة الحضور للعمل إنما فقط ليستلم الراتب.

تشخيص

شخص التقرير الفساد في اليمن أنه عبارة عن عصابات متوازنة فالدولة التي لها مؤسسات رسمية ضعيفة ولها نفوذ بسيط لفرض السيطرة الاجتماعية حيث يوجد هناك انقسامات كبيرة وراسخة على مستويات مختلفة دينية وعرقية وقبلية والتي تسمح بظهور قوى محتملة مضادة للنخب ولكن دون أن يكون هناك سيطرة من المؤسسات الرسمية عليها. وتحصل الدولة على الاستقرار عن طريق شراء هذه النخب المختلفة وإعطائهم حصص من موارد البلاد ويكون الفساد نظامياً طالما يتم استخدامه لشراء السيطرة السياسية ولا يوجد هناك حافز لأنها هذا الفساد الضخم لأن ذلك قد يعني انهيار الدولة ولهذا تتعثر الإصلاحات وإذا أخذت حلقات الفساد بعين الاعتبار ستندرج اليمن ضمن الحلقة الرابعة العصابات المتوازنة.

الفساد التهم من قوت الشعب 12تريليون ريال بالأسعار الثابتة خلال 18عاما مبالغ فلكية كانت ستجعل من المواطن اليمني إمبراطور زمانه لو سخرت لخدمته بدلا من ذهابها لجيوب قلة جعلت الوظيفة العامة مناصب للفيد.. الرقم تضاعف ليصل إلى 45تريليون ريال عند احتساب الكلفة بالأسعار الجارية لنفس الفترة .

مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهو يقف حجر عثرة أمام تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لحفز القطاع الخاص المحلي وجذب القطاع الخاص الأجنبي للاستثمار في مختلف فرص الاستثمار المتاحة ، وهذا ما نتج عنه انخفاض الدخل القومي المتاح الحقيقي عام 2013م عن مستواه عام 2000م بنسبة كلية تصل إلى (29.4%) وبمعدل سنوي متوسط يقارب) (2%)، بينما كان المتوقع في ظل وجود بيئة مناسبة خلال الفترة (1995 2013-م) مضاعفة دخل الفرد خلالها، وهذا ما يعني

الثورة /عبدالله الخولاني

تكاليف الفساد يتحملها المجتمع وتشمل مختلف نواحي الحياة حيث خسر بسبب هذه الظاهرة خلال (18) السنة الماضية جزءاً هاماً من دخله القومي يصل إجمالي مجموعه إلى نحو 12تريليون ريال بالأسعار الثابتة لعام 2000م وما يقارب 45تريليون ريال بالأسعار الجارية وهذه الخسائر للفساد كانت كفيلة بتحقيق نموسنوي متوسط في دخل الفرد الحقيقي 3% وهذا ما سيجعل دخل الفرد في 2013م يتضاعف ما كان عليه دخل الفرد الحقيقي خلال الفترة 1995 وبالتالي كان سيضمن حياة كريمة لمختلف فئات المجتمع بدلا من حياة الفقر التي يعيشها الآن.

وطبقا لوكيل وزارة المالية المساعد لقطاع التخطيط والمتابعة فقد حرم الفساد الاقتصاد الوطني من طاقات قواه العاملة العاطلة بمختلف أشكالها المقنعة والموسمية والكاملة والتي يقارب عدد منهم في حالة بطالة كاملة عام 2013م نحو (1900) ألف عامل، وهذا ما ترتب عليه تفشي ظاهرة الفقر والهجرة والجريمة، ما يعني عند افتراضنا أن (75%) من البطالة ناجم عن الفساد، وعليه يمكن القول أن المجتمع خسر فرصاً لزيادة إنتاجه ودخله بما يتراوح ما بين (25%-10%) خلال الفترة (2013-2000م) كما ساهم الفساد في استمرار تدني مستوى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم ،وهذا ما ترتب عليه استمرار مؤشرات التنمية البشرية عند مستويات مرتفعة مثل نسب الأمية ومن يقرأ ويكتب واستمرار ارتفاع معدل نمو السكان وبالتالي زيادة الضغط على موارد المجتمع وخدماته الأساسية ، مما ساهم في تدني مستويات الدخول وبالتالي مستويات المعيشة فالصحة وبالتالي الإنتاجية إلى جانب انخفاض حجم مدخرات طبقات عريضة من المجتمع،وهذه الخسائر سيدفع ثمنها المجتمع لسنوات عديدة قادمة.

وخلصت الدراسة الموسومة بعنوان (الفساد والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنه) التي تنفرد الثورة بنشرها إلى حرمان اليمن من جزء هام من الاستثمار الأجنبي ، حيث تظهر تقارير هيئة الاستثمار أن الاستثمارات المنفذة فعلا لا تتجاوز نسبتها (45%) في المتوسط من إجمالي المخطط أو المسجلة، وهذا ما يعني أن الفساد لعب دوراً رئيسياً ليس في جذب مستثمرين جدد بل هروب مستثمرين مسجلين ،ما يعني أن الاقتصاد الوطني فقد خلال الفترة (2012-2005م) ما يقارب (2) تريليون ريال استثمارات أجنبية وفرص عمل قد تصل إلى (33) ألف فرصة عمل دائمة.

وهذا نتج عنه استمرار التضخم عند مستويات مرتفعة أدى إلى تلاشي القيم الحقيقية لأصول المجتمع ، تدني مستوى معيشة الطبقة العريضة من المجتمع ، إعادة توزيع الدخول والثروة لصالح الطبقات مرتفعة الدخل والثروة على حساب الطبقات الأخرى، وهذا ما كبد الاقتصاد الوطني خسائر كبيرة وحرمان اليمن من استغلال موارد القروض والمساعدات الخارجية وبنسبة تصل إلى أكثر من (54%) من حجم المتاح منها ، وهذا ما يعني ان الاقتصاد الوطني خسائر خلال السنوات الأخيرة (2013-2005م) ما يقارب (600) مليون دولار ، هذا إلى جانب ما كان يتوقع تحصيله في حالة رشاده استغلال الموارد المتاحة وعدم تأخير استخدامها من سنة إلى أخرى كما ساهم في تنامي عجز الموازنة العامة (بسبب وجود وظائف وهمية ومزدوجة وقوى فائضة ودرجات وظيفية عليا عبثية وتكاليف مشاريع إضافية غير مبررة ودعومات وهمية ،واعتداءات على أنابيب النفط وخطوط الكهرباء وفساد في تحصيل الموارد وبالأخص كبار المكلفين...الخ)، ليصل إلى مستويات قياسية بلغت نسبتها (8.9%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما أدى إلى تحمل الموازنة أعباء بلغ إجمالها خلال الفترة (1.7) تريليون ريال أي ما يقارب إجمالي النفقات الاستثمارية لنفس الفترة ، بل أنها بلغت عام 2013م نحو أربعة أضعاف النفقات الاستثمارية.

مظاهر الفساد

ممارسة الفساد تتم بطرق وأساليب مختلفة ولعل أبرزها التلاعب بمواصفات وقيم المشاريع والمشتريات الحكومية من خلال المبالغة في أسعارها وعدم التقيد بالمواصفات والشروط والمعايير والمواعيد الزمنية المحددة في العقود المرتبطة بشأنها، وبالأخص ما تعلق بالمشاريع الاستراتيجية والصفقات الكبيرة ونهب واختلاس الممتلكات العامة بالاستحواذ والتحويل أو نحوه أو حجز ممتلكات خاصة تحت غطاء المنافع العامة واستغلالها لتحقيق منافع شخصية وكذا التلاعب في عقود الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن والتلاعب في تقييم بيع أو تأجير المؤسسات العامة لصالح القطاع الخاص بالإضافة إلى استغلال مجموعة المزايا والحوافز الهادفة بحفز وجذب القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في المشاريع الاستراتيجية الإنتاجية لتحقيق مكاسب شخصية لأصحاب النفوذ في الحكومة أو القطاع الخاص وبما لا يتفق ومتطلبات تحقيق التنمية التواطؤ في تقدير ربط العديد من بنود النفقات العامة وفي تطبيق الأنظمة واللوائح التي تحكم عملية تخصيصها وإنفاقها مقابل حصول شلة الفساد في الأجهزة الحكومية على منافع شخصية وأيضا التلاعب الكبير في تقدير الربط الضريبي على المكلفين عامة وكبار المكلفين على وجه الخصوص، بل يتواصل التلاعب إلى مرحلتي التحصيل والتوريد والطعن في تقدير الربط، ومن هذه المظاهر استغلال القروض والمساعدات والقروض الخارجية استغلالاً سيئاً وغير كفؤ لا يخدم عملية التنمية من خلال تخصيص جزء هام منها على أمور مظهرية وترفيهية كالسيارات والأثاث والندوات والسفريات وأجور الخبراء وبعض المشاريع غير المدروسة وتكليف مقاولين بتنفيذ مشاريع وبالأخص الكبيرة بالتكليف وبدون طرح مناقصات أو تنفيذ بعضها من قبل مقاولين من الباطن، أو تسريب المعلومات الخاصة بالمناقصات لبعض المشاريع لمقاولين محددين مقابل عمولات .

عوامل

وعزا حجر تفشي ظاهرة الفساد إلى هيمنة النظام الرأسمالي في قيادة السياسة الدولية وبالأخص في الجانب الاقتصادي، وهذا ما فرض على العديد من الدول النامية تبنى برامج إصلاح، أبرز محاورها فتح اقتصاداتها على مصراعيها أمام الشركات الأجنبية للاستثمار وأسواقها للسلع والخدمات المستوردة بالتعاون مع الرأسماليات الوطنية الصاعدة إلى جانب زيادة الضغط على الحكومات الوطنية للتخلي عن دورها في إدارة الشأن الاقتصادي ، وهذا ما ترتب عليه توفير بيئة مناسبة وحاضنة لنشوء تحالف لقوى الفساد في الجهاز الحكومي والقطاع الخاص المحلي والمستثمرين والممولين الأجانب، وبالأخص في ظل عدم إتاحة الفرصة أمام الدول النامية لتهيئة البيئة الوطنية لهذه الشراكة وضعف منظومة القوانين واللوائح التي تحكم وتنظم عمل مختلف أجهزة ومرافق الدولة في ظل ضعف البناء المؤسسي لهذه الأجهزة وتدني مستوى كفاءة أغلب القيادات العليا والوسطى العلمي والمهني والإداري بسبب غياب الحد الأدنى من معايير وشروط شغل هذه الوظائف من ناحية وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب الحقيقي والعادل من ناحية ثانية بالإضافة إلى تعاظم قوة التحالف بين صناع القرار في أجهزة الدولة المختلفة بسلطاتها الثلاث (التنفيذية ، والتشريعية، والقضائية) وكبار رجال المال والأعمال وبالأخص الوطنين، وهذا ما ترتب عليه وجود احتكار خاص حقيقي ومستمر غير معلن لمختلف محاور الاقتصاد الوطني مما ترتب عليه انتفاء مبدأ المنافسة والتي تعتبر حسب الفكر الاقتصادي وبالأخص المدرسة النقدية الحديثة المحرك الرئيسي لاتجاه الرأسمال الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في المشاريع الإنتاجية المجدية المتاحة وبالتالي استمرار ضعف توسع وتنوع الأنشطة الاقتصادية وبالتالي معدلات النمو الحقيقي العادل والمستدام وكذا تعدد مصادر تمويل المشاريع والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، في ظل غياب آلية محددة ومنتظمة للمتابعة والتقييم والرقابة لهذه المشاريع والأنشطة على مستوى الجهات أو على مستوى السلطة المركزية ، بل وعدم توفر قاعدة بيانات عنها واقعية ومتسقة مما تسبب في توفير بيئة قابلة لتفشي الفساد في الجهات الرسمية وغير الرسمية محلية أو خارجية بمختلف أنواعه ومستوياته و تسييس البيانات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، مما تسبب في إخفاء مظاهر الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية واتجاهات التدهور الاقتصادي والاجتماعي والعوامل الرئيسية لحدوث ذلك والنتائج السلبية الحقيقة المترتبة عليها، وبالتالي أنتفت شروط وموجبات المحاسبة والمساءلة والتقييم ومعالجة الأخطاء والصعوبات في الوقت المناسب وبالصورة العلمية والواقعية.

وكيل وزارة الشؤون القانونية لقطاع قضايا الدولة :

هناك قضايا منظورة تتجاوز تكلفتها 46 مليار ريال و236مليون دولار

يعتبر قطاع قضايا الدولة بوزارة الشئون القانونية أحد أهم القطاعات الحكومية التي تتصدى للدفاع عن مصالح الدولة واموالها وحقوقها كونها هي النائب القانوني عن مؤسسات الدولة وشخصياتها الاعتبارية العامة ، والمخولة بذلك بموجب نصوص واحكام قانون قضايا الدولة ولائحته التنفيذية .

الثورة/عبدالله الخولاني

استعدنا قطاعاً نفطياً بـ3مليارات دولار ومليوني متر مربع من الأراضي

وتتنوع القضايا التي يتولاها القطاع بالانابة عن مؤسسات الدولة ادارية او تجارية او مدنية او دستورية او جنائية والتي يتصدى لها القطاع عبر العاملين فيه،ولكن تأتي قضايا المتصلة بالمال العام في مقدمة هذه القضايا .سواء كانت الدولة مدعية او مدعى عليها ، وتشكل الدعاوى التي ترفعها مؤسسات الدولة حاليا هي الاكثر من حيث نوعيتها وقيمتها بسبب استيلاء الكثير على المال العام كنتاج للفساد الاداري والمالي الذي جعل المال العام فريسة سهلة وخاصة في ظل التسيب الاداري وعدم الحرص على المال العام وحمايته والتساهل فيه ،كما تمثل ظاهرة قيام الكثير برفع الدعاوى على مؤسسات الدولة إما بالاعفاء عن التزامات تعاقدية عليه لصالح الدولة او بحقوق وتعويضات تقادم عليها الزمن او الادعاء بحقوق واموال استناداً إلى وثائق وهمية اومصطنعة او تعويضات عن تصرفات غير قانونية قامت بها بعض مؤسسات الدولة ، وللاسف نجد احيانا مايستجاب لمثل تلك الدعاوى وتصدر احكام على الدولة بمبالغ كبيرة جدا ويعود السبب ليس لضعف حجية الدولة ولكن لتهاون بعض القائمين على تلك المؤسسات من خلال عدم توفير المستندات والادلة او اهمال القضايا وعدم متابعتها امام المحاكم .

ويبذل قطاع قضايا الدولة من خلال العاملين فيه جهودا كبيرة رغم شحة الامكانيات وتقاعس الجهات من توفير مصاريف واتعاب القضايا للمحامين والتي نص عليها قانون قضايا الدولة.

وطبقا للدكتور محمد المقطري وكيل وزارة الشؤون القانونية لقطاع قضايا استطاع قطاع قضايا الدولة ان يستعيد مبالغ كبيرة لخزينة الدولة او يجنب الدولة من دفعها من خلال صدور احكام لصالح الدولة منها استعادة حقل نفطي تتجاوز كلفته 3مليار دولارونحو2,3مليون متر مربع من الاراضي كما تم تجنيب الدولة دفع اكثر من مليارين ريال و20مليون دولار .

مؤكدا أن هناك قضايا منظورة امام المحاكم مرفوعة من مؤسسات الدولة او مرفوعة ضدها يتولاها قطاع الدولة بوزارة الشؤون القانونية بتكلفة 46,7مليار ريال و236مليون دولار فيما لا تزال هناك قضايا تخفيها جهات حكومية متعمدة بمئات المليارات من الريالات .

هذا جزء من القضايا التي يتولاها القطاع هناك قضايا كثيرة وبمبالغ كبيرة تقدر قيمتها بالملايين من الدولارات ومليارات الريالات لا تصل إلى قطاع قضايا الدولة ويتم التعامل معها عبر الجهات مباشرة بل ترفض بعض الجهات التعامل مع وزارة الشئون القانونية مثل الضرائب ، الجمارك، هيئة أراضي وعقارات الدولة ، وزارة الأشغال، النقط وشركاتها، الإدارة المحلية وهو الأمر الذي يثير أكثر من سؤال لماذا ترفض هذه الجهات أن تكون وزارة الشئون القانونية طرفاً في الدفاع عن القضايا المرفوعة عليها أو منها؟؟!وهنا المطلوب من الجهات الرقابية أن تعمل على تسليط الضوء على هذه الجهات والقيام بدورها في عملية الرقابة الرسمية كالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد كما هو مطلوب من الرقابة الشعبية والإعلامية تسليط الضوء على مثل هكذا ملفات حتى تكون عملية الرقابة لها الدور فاعل ومؤثر للحد من عمليات الفساد التي قد تصاحب أي عمل،كثير في القضايا التي تواجهها الوزارة وبعض الإدارات القانونية في الجهات يشوبها فساد مالي وإداري ومنها قضايا أراضي الدولة في موانئ البحر الأحمر وموانئ خليج عدن ومطار الحديدة ومطار سيئون وأراضي الدولة في أغلب المحافظات وتعينات مخالفة للقوانين وما زال ميناء الصليف وميناء عدن يتم استخدامهما من قبل القطاع الخاص شبه مجاني وبدون مقابل والأغرب من ذلك أن نجد بعض المحاكم تصدر أحكاماً ضد الدولة يترتب عليها حرمان الخزينة العامة من ملايين الدولارات كانت مستحقة بموجب عقود محددة وواضحة وهناك أمثله كثيرة يمكن توضيحها للرأي العام والقطاع لديه استعداد بالشراكة مع الإعلام لفتح ملفات الفساد للكثير من الجهات كجهد مشترك في حماية المال العام.

م	البيان	المبلغ او المساحة	الملاحظات
١	بلـغ إجمـالي المبـالغ التـي تـم توريدها لخزينة الدولة	١١٥,١٩٨,٩٩٦ ريالا	بموجب تسويات
٢	بلغ إجمالي المبالغ التي تم تجنيب الدولة من دفعها	٢,١٠٥,١٨٠,٠٠٠ مليار ريال + ٢٠,٧٧٠,٠٠٠ مليون دولار	بموجب أحكام وقرارات قضائية
٣	بلـغ إجمـالي المبـالغ التـي تـم استعادتها	٢٧٣,٢٢٤,٠٩٧مليون ريال	بموجب أحكام وقرارات قضائية
٤	بلغ اجمالي المساحات والممتلكات التي تم استعادتها	مساحة ٥٥٠ معادا بما يقـــــدر بـــ(٢,٣٩٥,٨٠٠)متـر مربع	بموجب تسوية
		استعادة حقل نفطي بكلفة تتجاوز ٣مليارت دولار	بموجب حكم تحكيم المركـــز التجـــاري بباريس
		استعادة ميناء الحاويات من قبضة شركة دبي	بموجب تسوية
٥	اجمالي قيمة القضايا التي يتولاها قطاع قضايا الدولة	تتجاوز: ٤٦,٧١٨,٤٩١,٣٣٤مليار ريال + ٢٣٦,٠٠١,٩١١مليون دولار + ٣٨٩٩ لبنه عشاري=١٧١,٥٥٦ مترا مربعا	